

# سد النهضة يفرض واقعًا مائيًا حرجًا على مصر بين انخفاض المنسوب بالسد العالي وفشل حكومة السيسي في ردع إثيوبيا



الاثنين 6 أبريل 2026 08:00 م

لم يعد ملف سد النهضة في مصر مجالاً للوعود الرسمية المؤجلة أو للعبارات التي تفصل بين السياسة وحياة الناس في الدولة نفسها. أقرت خلال الأشهر الأخيرة بأن إدارة المياه صارت تقوم على متابعة لحظية وتقديرات متغيرة، وهو إقرار واضح بأن النهر الذي اعتمدت عليه البلاد لعقود لم يعد يصل إلى مصر باليقين نفسه ولا بالهامش الآمن نفسه.

هذا التحول لم يبق داخل المكاتب الحكومية ولا داخل جولات التفاوض المتعثرة، بل انتقل إلى قلب المشهد اليومي مع تراجع نصيب الفرد من المياه واتساع الفجوة بين الموارد والاحتياجات وعودة الحديث عن السد العالي بوصفه خط الدفاع الأخير أمام اضطراب تدفقات النيل الأزرق.

وحين تعلن وزارة الري أن المنظومة تعمل تحت ضغط المتابعة المستمرة وأن السد العالي يتصدى للتصرفات الإثيوبية غير المنضبطة، فإن هذا الإعلان لا يطمئن بقدر ما يكشف حجم الأزمة التي تديرها الدولة بعد أن تحولت من نزاع سياسي إلى واقع مائي مفروض على المصريين.

الأزمة الحالية لا تقف عند حدود التراجع الفني في تدفق المياه، لأن أثرها وصل إلى بنية الإدارة الحكومية نفسها التي تكتفي بإدارة العجز بدل منع أسبابه أو بناء سياسة شفافة تواجه المجتمع بحقائق الخطر.

وزير الري هاني سويلم أعلن في 18 مارس 2026 أن نصيب الفرد في مصر انخفض إلى نحو 490 متراً مكعباً سنوياً خلال 2025، بينما أظهر تحديث الميزان المائي في يناير 2026 فجوة تتجاوز 23 مليار متر مكعب سنوياً بين الموارد والاحتياجات.

هذه الأرقام لا تفتح باب الجدل فقط، بل تفرض سؤالاً مباشراً عن حصيلة سنوات من التفاوض المرتبك والخطاب الرسمي المطمئن، وعن الثمن الذي يدفعه المواطن الآن في الشرب والزراعة والخدمات بسبب إدارة حكومية تأخرت في الاعتراف بعمق التحول، ثم انتقلت بعد ذلك إلى سياسة رد الفعل تحت ضغط الأمر الواقع.

## انخفاض المنسوب عند السد العالي يكشف أصل التحول

ومع ذلك، فإن الصورة الأخطر تبدأ من المنابع ولا تنتهي عند بحيرة ناصر، لأن تشغيل سد النهضة غير بالفعل قواعد وصول المياه إلى مصر. وزارة الري أكدت في نوفمبر 2025 أن التصرفات الأحادية وغير المنضبطة من جانب إثيوبيا فرضت على الدولة إدارة مائية متحركة، كما أكدت أن السد العالي يظل خط الدفاع الرئيسي في مواجهة تلك التقلبات. هذا الإقرار الرسمي يعني أن انخفاض أو اضطراب الوارد المائي لم يعد احتمالاً نظرياً، بل صار عاملاً حاكماً في القرارات اليومية داخل مصر.

ثم إن الدكتور عباس شراقي، أستاذ الجيولوجيا والموارد المائية بجامعة القاهرة، قدم توصيفاً أكثر مباشرة حين قال في 1 أبريل 2026 إن بحيرة سد النهضة ممتلئة الآن قبل موسم الأمطار الجديد، وإن تعطل جزء من تشغيل التوربينات يرفع مخاطر سوء إدارة المياه المنصرفة من السد.

هذا التحذير لا ينفصل عن مصر، لأن أي خلل في تشغيل السد الإثيوبي ينعكس على حركة المياه الهابطة إلى السودان ثم إلى بحيرة ناصر عند السد العالي.

وبعد ذلك، يكتسب الكلام عن السد العالي دلالة أكثر حدة، لأن الحكومة لم تعد تتحدث عنه باعتباره منشأة تنظيمية فقط، بل باعتباره أداة امتصاص للصدمات القادمة من الخارج

محمد نصر الدين علام، وزير الري الأسبق، قال في 31 مارس 2026 إن مصر رفعت درجة الاستعداد للتعامل مع ضعف تدفق المياه من إثيوبيا، وتساءل صراحة عن مدى استمرار الاعتماد على المخزون المتاح في السد العالي لمواجهة نقص المنسوب في النيل

هذا السؤال يحمل اتهامًا سياسيًا واضحًا قبل أن يحمل وصفاً فنياً

### ضغط الندرة ينتقل من الأرقام إلى حياة المواطن

ومن هنا، تنتقل الأزمة من لغة الخبراء إلى حياة الناس مباشرة، لأن تراجع الوارد المائي لا يبقى داخل الجداول الرسمية

وزير الري قال في مارس 2026 إن مصر تعتمد على النيل لتوفير أكثر من 98 بالمئة من مواردها من المياه العذبة، كما قال إن نصيب الفرد هبط إلى 490 متراً مكعباً سنوياً في 2025.

هذه الأرقام تعني أن أي ضغط جديد على تدفق النهر يضرب الشرب والزراعة والصناعة في وقت واحد

ثم يشرح الدكتور نادر نور الدين، أستاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة، جانباً آخر من هذا الواقع حين قال في مارس 2026 إن تشغيل توربينات سد النهضة يصب في مصلحة مصر والسودان لأنه يسحب المياه من البحيرة ويدفعها جنوباً إلى دولتي المصب

معنى هذا الكلام أن الخطر لا يرتبط فقط بوجود السد، بل يرتبط أيضاً بطريقة تشغيله وتعطيله، وهو ما يترك المواطن المصري معلقاً بقرارات لا يملك أي تأثير عليها

وبسبب ذلك، لم يعد الحديث عن الندرة المائية مبالغة سياسية ولا صياغة إعلامية قاسية، لأن تحديث الميزان المائي المصري الذي تابعته الوزارة في يناير 2026 أظهر فجوة تتجاوز 23 مليار متر مكعب سنوياً

هذا العجز لا يختفي بالتصريحات، بل يجري تعويضه بإعادة الاستخدام وتشديد الإدارة وتقييد التوزيع وكلما اتسعت الفجوة، صار نصيب المواطن وحقه في الاستقرار المائي أكثر هشاشة وأقل أمناً

### الإدارة الحكومية تدير العجز ولا تواجه أصل الخلل

وبالتوازي مع ذلك، تكشف البيانات الرسمية أن الحكومة تدير الأزمة بمنطق الاحتواء اليومي لا بمنطق الحسم السياسي أو المصارحة العامة

وزارة الري قالت بوضوح إن إدارة الموقف المائي تتم بصورة متحركة قائمة على الرصد اللحظي في أعالي النيل وعلى التنبؤات المائية، مع زيادة أو خفض التصرفات بحسب الموسم

هذا الأسلوب قد يحد من الصدمة، لكنه يثبت في الوقت نفسه أن الدولة فقدت استقرار المورد وأصبحت تدير حالة طوارئ ممتدة

كما أن محمد نصر الدين علام قدم نقداً أشد مباشرة حين ربط في يوليو 2025 بين سد النهضة وبين ضرب دور السد العالي التاريخي في حماية مصر المائية

ورغم أن هذا التوصيف يحمل بعداً سياسياً واضحاً، فإنه يعكس حقيقة صارت ظاهرة، وهي أن الدولة المصرية انتقلت من موقع التحكم المريح في النهر إلى موقع الدفاع المستمر عن حصتها أمام منشأة كبرى أقامتها إثيوبيا وفرضتها من دون اتفاق ملزم

ثم إن الدكتور عباس شراقي عاد في سبتمبر 2025 ليقول إن مصر استوعبت السنوات الأخطر من ملء السد بفضل حسن إدارة المياه

لكن هذا الكلام نفسه يفضح حدود الرواية الحكومية، لأن استيعاب الصدمة لا يعني زوالها، بل يعني فقط أن الدولة أنفقت من هامش الأمان القديم كي تمنع الانهيار المفتوح

وحين يظل النجاح معلقاً بقدرة الإدارة على امتصاص المفاجآت، فإن أصل الأزمة يبقى قائماً من دون حل

وأخيراً، لا يملك أي خطاب رسمي أن يخفي أن سد النهضة فرض واقعاً مائياً جديداً على مصر بالفعل، وأن انخفاض منسوب المياه الواصلة إلى السد العالي وضغط الندرة واتساع الفجوة المائية دفعت المجتمع كله إلى مرحلة أكثر قسوة

الدولة أقرت بالعجز، والوزير أعلن تراجع نصيب الفرد، والخبراء حذروا من آثار التشغيل غير المنضبط، والسد العالي تحول من رمز سيطرة إلى خط دفاع أخير

لذلك فإن جوهر القضية اليوم لا يكمن فقط في بناء سد على النيل الأزرق، بل في فشل إدارة حكومية سمحت للأزمة أن تستقر ثم اكتفت بعد ذلك بإدارتها من يوم إلى يوم

